

مستجدات الربع الأول: نمو مالي متواصل

31 آب/أغسطس 2023 استفسارات الإعلام

تواظب الإدارة المالية القوية في ألبرتا على تأمين مستقبل المقاطعة.

ألبرتا في طريقها إلى تسجيل فائض يبلغ 2,4 مليار دولار في نهاية العام 2023-24، على الرغم من موسم حرائق الغابات غير المسبوق والتقلُّب الاقتصادي المتواصل. هذا المبلغ يفوق توقعات ميزانية العام 2023 بـ 94 مليون دولارًا.

ستساعد الإدارة المالية القوية والرشييدة على بقاء ألبرتا المحرك الاقتصادي لكندا. يفرض إطار عمل الحكومة المالي الجديد استخدامها ما لا يقل عن نصف الفائض النقدي المتوفر لدفع الديون والإفراج عن أموال يُمكنها أن تدعم احتياجات عائلات ألبرتا في الوقت الحالي ولعقود قادمة. استنادًا إلى مستجدات الربع الأول، تُخطط ألبرتا للتخلص من 2,6 مليار دولار من الدين الذي تدعمه أموال الضرائب في هذا العام المالي.

"تظل إيرادات ألبرتا قوية، وبفضل إطار عملنا المالي الجديد، يتهيأ وضع ألبرتا المالي ليزيد من قوته. إن استمرار أولوياتنا في دفع الديون والتوفير للمستقبل سيضمنان قدرتنا على تلبية احتياجات سكان ألبرتا الآنية والمستقبلية على حد سواء".

نيت هورنر، رئيس مجلس الخزينة ووزير المالية

بعد استخدام نسبة الـ 50 بالمائة المفروضة من الفائض المُقدَّر المتوفر لدفع الديون المستحقة، سيتم تخصيص النقد المتبقي لصندوق ألبرتا حيث يُمكن استخدامه لتسديد المزيد من الديون، وللمساهمات المقدمة لصندوق ادخار تراث ألبرتا الاستثماري ولمبادرات مفردة لا تقود إلى زيادة دائمة في صرف الحكومة. سيعيّن مبلغًا مُقدَّرًا بـ 2,6 مليار دولار ليوضع في صندوق ألبرتا في عام 2023-24.

العائدات

من المتوقع أن تبلغ عائدات 2023-24 71,1 مليار دولار، بزيادة 491 مليون دولار عن ميزانية 2023.

تستقطب البيئة التجارية المتينة في ألبرتا الاستثمارات والأشخاص من أنحاء البلاد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مُقدَّرة بـ 1,5 مليار دولار في عائدات ضرائب دخل الشركات والأفراد.

فقد ارتفع توقُّع عائدات ضريبة دخل الشركات بـ 889 مليون دولار، تبعًا لرقم قياسي في عام 2022-23. إن نسبة ضريبة دخل الشركات العامة في ألبرتا البالغة ثمانية بالمائة هي أقل نسبة في البلاد. تبقى الضرائب المنخفضة أحد الأسباب التي تدعو المستثمرين لاختيار ألبرتا.

يظل الحفاظ على حياة ميسورة التكاليف أولوية أساسية لدى حكومة ألبرتا، ولهذا السبب علقت ضريبة الوقود في المقاطعة على البنزين والديزل في كانون الثاني/يناير. تمديد التعليق حتى نهاية عام 2023 سيوفر على سكان ألبرتا ومؤسساتها التجارية 13 سنتاً في كل لتر من البنزين والديزل حتى ما تبقى من العام التقويمي. نتيجةً لذلك، من المتوقع أن تنخفض عائدات ضريبة الوقود بمقدار 532 مليون دولار - وهي أموال تعود مباشرةً إلى جيوب سكان ألبرتا في كل مرة يملؤون فيها سياراتهم.

في الفترة ما بين 1 نيسان/أبريل و30 حزيران/يونيو، بلغ متوسط سعر نفط غرب تكساس الوسيط 74 دولار أمريكي للبرميل. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعره حالياً 75 دولار أمريكي للبرميل على امتداد العام المالي، ما يجعله أقل بـ 4 دولارات من توقعات ميزانية عام 2023. يتم تعويض الأثر الناتج على عائدات ألبرتا عبر فارق سعر قليل في النفط الخفيف-الثقيل، والذي يُتوقع أن يبلغ متوسط سعره 15 دولار أمريكي للبرميل، أي 5 دولار أقل من الميزانية.

يُتوقع أن تزيد عوائد بيتومين بـ 515 مليون دولار في عام 2023-24؛ ولكن يُتوقع أن تنخفض عائدات الموارد الإجمالية بـ 694 مليون دولار عن تقديرات الميزانية. تُعتبر عوائد الغاز الطبيعي المتدنية السبب الأكبر للانخفاض المُقدَّر بسبب الأسعار الأضعف، وإنتاج شمال أمريكا المتين وتأثير حرائق الغابات على الإنتاج في ألبرتا.

النفقات

من المتوقع أن تبلغ نفقات 2023-24 68,7 مليار دولار، بزيادة 397 مليون دولار عن ميزانية 2023. تبلغ الزيادة في النفقات قبل توزيع المبالغ الاحتياطية 1,6 مليار دولار. من هذا المبلغ، يتم تمويل 397 دولار من العائدات المخصصة، و1,2 مليار دولار تُعيّن كمخصصات أولية من الاحتياطي، مما يُبقي 323 مليون دولار بدون تخصيص.

دفع الموسم غير المسبوق لحرائق الغابات في المقاطعة حكومة ألبرتا على التصرف بسرعة ومسؤولية من أجل ضمان سلامة سكان ألبرتا المقيمين في المناطق المتضررة. حتى تاريخه، خصصت الحكومة 750 مليون دولار لمكافحة حرائق الغابات في المقاطعة في هذا العام، بالإضافة إلى خسائر غير قابلة للتأمين بمبلغ 175 مليون دولار يُتوقع من الحكومة الفدرالية أن تغطي 75 مليون دولار منها، و55 مليون دولار مخصصة بشكل رئيسي لدفعات الإخلاء في الطوارئ. ستواصل حكومة ألبرتا دعم سكانها أثناء الظروف الصعبة كالكوارث الطبيعية.

لقد ارتفع المبلغ المتوقع لنفقات التشغيل بمقدار 179 مليون دولار، والسبب الرئيسي في ذلك هو زيادة 214 مليون دولار في التمويل الصحي والذي ستعوضه بالكامل عائدات اتفاقية فدرالية ثنائية. الزيادات في منح رأس المال البالغة 170 مليون دولار مخصصة بشكل أساسي لإعادة تشكيل المشاريع من السنة المالية 2022-23.

من المتوقع أن تزداد تكاليف خدمات الديون بـ 245 مليون دولار عن الميزانية نتيجة لنسب الفائدة المرتفعة بشكل رئيسي - الأمر الذي يؤكد أهمية التزام الحكومة بدفع الديون.

صندوق ادخار تراث ألبرتا الاستثماري

يُشكل صندوق ادخار تراث ألبرتا الاستثماري حساب ادخار ألبرتا طويل الأجل، وتواصل الحكومة التزامها بتنميته. كان أداء الصندوق جيداً أثناء الربع الأول من عام 2023-24، حيث كسب عائداً بقيمة اثنين بالمائة مع دخل صافي للاستثمار بلغ 739

مليون دولار. بلغت القيمة العادلة لصافي أصوله في 30 حزيران/يونيو 21,6 مليار دولار، أي زيادة عن مبلغ 21,2 مليار دولار المسجل في نهاية السنة المالية السابقة.

على امتداد خمس سنوات، أورد الصندوق مبلغ 6,4 بالمائة، أي 0,6 بالمائة أعلى من مردود معياره السلبي.

المشهد الاقتصادي

تواصل حكومة ألبرتا خرق التوقعات عبر مداومتها على إنماء وتنويع اقتصاد المقاطعة. فمن المتوقع الآن أن يرتفع الناتج الإجمالي المحلي الفعلي بنسبة ثلاثة بالمائة في عام 2023، أي بزيادة 0,2 نقطة مئوية عن ميزانية عام 2023. تُظهر توقعات المحللين المستقلين بأنه من المتوقع للمقاطعة أن تقود النمو الاقتصادي في البلاد لهذا العام.

يدعم النمو القوي للسكان سوق العمل في ألبرتا ويُولد الطلب والحركة في اقتصادها، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز المشهد الاقتصادي للمقاطعة. وعلى الرغم من أن المخاطر والريبة لا يزالان قائمين بسبب نسب الفائدة الأخذة بالارتفاع، وأسعار الاستهلاك المرتفعة وغير ذلك من العوامل، يبقى اقتصاد ألبرتا في موقع جيد للتغلب على أي صعوبات يمكن أن تنشأ.

حقائق سريعة

- تُحسب كمية النقد الفائض المتوفر لسداد الديون وصندوق ألبرتا بعد القيام بتعديلات نقدية ضرورية متعددة.
 - في عام 2023-24، المبلغ الكلي المتوفر للتخصيص مُقدَّر بـ 5,2 مليار دولار تتضمن 5,1 مليار دولار تم ترحيلها من النتائج النهائية لعام 2022-23.

معلومات ذات صلة

- المستندات المالية والبيان الاقتصادي للربع الأول من 2023-24

الوسائط المتعددة

- شاهد المؤتمر الصحفي

استفسارات وسائل الإعلام

سافانا جوهانسن Savannah Johansen

3521-686-780

سكرتيرة صحفية، مجلس الخزينة والمالية